في تصرف الوصي فتم وصي ادعى دينا فانكر الورثة يقبل بينته فله تحليف الورثة في الثامن والعشرين من الفصولين والحاصل ان الوصي يقبل فيما يدعيه الا في مسائل اوله ولو ادعى قضاء دين الميت الثانية ان اليتيم استهلك مال المخ فدفع ضمانه الثالثة ادعى انه ادعى جعل عبده المأذون غير اجازة الرابعة ادعى انه ادعى فراغ ارضه في وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الانفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى انه اذن لليتيم في التجارة وانه ركبه ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الانفاق عليه من مال نفسه حال غيبته ماله واراد الرجوع الثامنة ادعى الانفاق على رقيقة الذين ماتوا التاسعة الخروج ثم ادعى انه كان مضاربا العاشرة ادعى فداء عبد الجاني الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله نفد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى انه زوج اليتيم امراة ودفع مهرها من ماله وهي بينة الكل في فتاوى العتابي من الوصايا وذكر ضابطا وهو ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا اشباه من كتاب الوصايا وللوصي ان يوكل ببيع مال اليتيم ويوكل في تقاضي ديون الميت واموال الدور تحت اليتيم بما لو ينصب له ويودع ماله وقال ابو حنيفة ويؤدي فطرته ويضحي له من ماله ان كان له مال قنيه في باب تصرفات الاب والام والوصي من كتاب الوصايا طمع السلطان في مال اليتيم فاعطى البعض من ماله ان امكن الدفع بلا اعطاء ضمن والا لا وفي النوازل ان خاف القتل او قطع عضو لا يضمن وان خاف الحبس في القيد يضمن خانية لا يدفع ما اخذ لان كلا يأخذ البعض ويترك ما فيه كفاية لكن يدفع البعض وان خاف اخذ كله لان يدفع البعض اصل قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ الا يه هذا اذا دفع الوصي اما السلطان اذا اخذ بنفسه او نصب الوصي

تم ابنين وعصبة فطلب السلطان من التركة ولم يقر بالعصبة فعزم السلطان بامر البنتين حتى ترك المقر شيئا ان لم يقدر الوصي على تخليص التركة الا بما غرم فانه محسوب على كل التركة لا على نصيب العصبة خاصة الوصي اذا طولب بمجابة دار اليتيم ولو امتنع ان دفعت المؤنة يؤدي بها وفي النوازل امر بمال اليتيم على ظالم وخاف ان لم يهد اليه هدية ان يأخذ كله لا يضمن وكذا المضارب والشاهد يأخذ وبهذا القول وفي فتاوى النسفي نفقة الوصي على باب القاضي يضمن ما اعطى على وجه الرشوة او على وجه الاجارة اذا لم يزد على اجر المثل تتارخانية في الثامن من الوصايا نعم له يضمن الوصي ما انفق في المصاهرات بين اليتيمة او اليتيم وغيره في ثياب المخاطب والخطيبة والضيافات المعتادة والهدايا المعهودة في اعياده وغيرها من مال اليتيم او اليتيمة مما هو متعارف فلا كلها منها بدة فتم عن اتخذ ضيافة من مال الصغير لحنته للاقارب والجيران والحجام فاكلوا من ذلك لم يضمن اذا لم يسرف تم مثله وكذا لو اتخذ ضيافة لمؤدب الصبي ومن عنده من الصبيان او كذا العيدي ين وحميد الوبري يضمن فيها فتنه في باب تصرفات الاب والام والوصي من كتاب الوصايا رجل له عبد فاوصى ان يخدم ولدين له سنة ثم يعتق جازت الوصية ويخدمها على قدر ميراثها ذكرا كانا او انثى وانما تبطل الوصية اذا قال في الوصية يخدمها على السواء فمات احدهما ذكرا والآخر انثى تبطل الوصية ولو كانا ذكرين جازا الوصية خزانة المفتين في كتاب الوصايا وذكر في الفتاوى لو اوصى بان يعتق عبده بعد خدمته لولديه سنة جاز الوصية ويخدمها على قدر ميراثها الا ان يقول في وصيته يخدمها على السواء فبطلت الوصية اذا كان احد ولديه ذكرا والآخر انثى لانه لو جاز ذلك لاشتركا في الخدمة وملكت

Copyright © Zhejiang Sci-Tech University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)